



## هل باستطاعة الصين إنقاذ الغرب وإنعاش اقتصاده؟!

### الخبير:

... وذكرت صحيفة نيكاي آسين ريفيو ٢٠١٧/٠٩/٠١ أن الصين تخطط لجعل العقود الجديدة للخام قابلة بشكل تام للتحويل إلى الذهب في بورصتي "شنغهاي" و"هونج كونج" لتكون هذه العقود أكثر جاذبية، وتعتقد الصحيفة أن هذه العقود قد تدخل حيز التطبيق نهاية العام الحالي بعد حصول تأجيل لعدة أشهر... (المستقبل البترولي ٢٠١٧/٠٩/٠٤).

### التعليق:

الصين دولة تحافظ على بقائها كدولة كبرى إقليمية، ولديها إحساس بالقوة لذا فهي وإن كانت تعمل على تعزيز قوتها العسكرية - خاصة في بحر الصين - وقوتها الاقتصادية التي جعلتها تحوز على احتياطات كبيرة من النقد سمح لها بأن تؤثر في الاقتصاد العالمي، فإنها تستغل قوتها الاقتصادية لتؤثر سياسيا في بعض المناطق.

ولأن الصين تابعة للنهج الرأسمالي ولسياساته الاقتصادية فإن اقتصادها يعتمد بالدرجة الأولى على التصدير للأسواق الأمريكية وقيام الشركات الأمريكية بالاستثمار في داخل الصين، ثم على الاستثمارات المتبادلة مع أمريكا عن طريق شرائها أسهمًا من الشركات الأمريكية بمئات المليارات أو شرائها لسندات الخزينة الأمريكية بما يتجاوز ترليون دولار، وكذلك جعل الاحتياطي النقدي لها بالدولار بما يزيد عن ٣ ترليون دولار.

إلا أن ما تعرض له العالم من أزمة مالية نتيجة ربط أمريكا اقتصاد العالم بعملتها وما سجله الدولار من انخفاضات متتالية تجاه العملات الرئيسية الأخرى كالإسترليني واليورو مما جعل العالم يفقد الثقة بالدولار كعملة للاحتياط الدولي، فاستغلت الصين الوضع وسعت لجعل اليوان عملة دولية يمكن من خلالها إجراء التبادلات التجارية مع دول العالم دون وجود الدولار كعملة وسيطة بين اليوان الصيني وعملة الدولة التي يتم التداول معها.

وسعى منها لرفع قيمة اليوان والحفاظ على استقراره كعملة دولية، قام بنك الشعب الصيني عام ٢٠١٥م بخفض مفاجئ لقيمة اليوان بنسبة ١.٩%، بالتزامن مع ارتفاع احتياطي الصين من النقد الأجنبي، كما رفعت الصين احتياطاتها من الذهب لتتجاوز ٤٠٠٠ طن خلال شهر حزيران/يونيو الماضي، بهدف تنويع احتياطاتها بعيداً عن الدولار الأمريكي. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، اعتمد صندوق النقد الدولي، اليوان الصيني كعملة عالمية بجانب الدولار الأمريكي والين الياباني والجنيه الإسترليني واليورو، الأمر الذي ساعد في نمو الاقتصاد الصيني ولم يعد يُنظر إلى اليوان على أنه مصدر خطر للاقتصاد العالمي.

وتعتبر الصين ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم، وقد استغلت التراجع الحالي في أسعار النفط لتقوم ببناء احتياطاتها من النفط الخام والتي وصلت العام الماضي إلى ٢٣٧.٥ مليون برميل، واليوم تعمل الصين على بناء المزيد من المنشآت لتخزين المزيد من النفط الخام الذي تستورده. وقد وصل مجموع إنتاج مصافي النفط في الصين للعام الحالي إلى ١١.١ مليون برميل يومياً. (نقلا عن شبكة رؤية الإخبارية، بتصرف)

في المقابل، تسبب إعصار هارفي الذي ضرب أمريكا مؤخرا في توقف العمل في هيوستون ومينائها وتعطل عدد من المصافي وجزء من الإنتاج الخام مما تسبب في ضربة قوية لإنتاج النفط الأمريكي في تكساس وخليج المكسيك مما أدى إلى تراجع أسعار النفط عالميا مرة أخرى بعد أن حققت خلال الشهرين الماضيين ارتفاعا، كما أن الإعصار أضر بالطلب على النفط الخام وتسبب في إغلاق ١٦% من مصافي النفط

في أمريكا وإغلاق بعض الموانئ، وحسب تقرير صادر عن جولدمان ساكس من أن حوالي ٣ ملايين برميل من النفط يوميا لم يتم تكريرها.

وكخطوة قد تقلل من سيطرة الدولار الأمريكي على تسعير النفط الخام، ها هي الصين تستعد لإطلاق عقود نفط خام آجلة مقومة باليوان الصيني وقابلة للتحويل إلى ذهب، على اعتبار أن هذه الخطوة يمكن أن تكون طوق نجاة للدول التي تعاني من العقوبات الاقتصادية الأمريكية، مما سيفتح لها سبلاً أخرى لمباشرة معاملاتها النفطية.

يقول جرانت ويليامز، مستشار شركة فولبس لإدارة الاستثمارات: "إنه يتوقع أن يسعد معظم منتجي النفط لتبادل احتياطاتهم من النفط بالذهب". ويضيف: "إنها عملية تحويل ثروتهم من سائل أسود إلى معدن أصفر، إنها خطوة استراتيجية للتبادل النفطي بالذهب، بدلاً من الدولارات الأمريكية، والتي يمكن طباعتها في الخزنة الأمريكية بسهولة".

وتسعى السعودية والتي تعتبر هي وروسيا كأكبر مُصدّرين للنفط الخام إلى الصين، حيث بلغت صادراتها ما معدله ١.٠٣ مليون برميل يوميا، تسعى للحصول على تمويل جانب من احتياجاتها باليوان الصيني، مما قد يمنحها مزيدا من المرونة المالية، ويذكر أن الشارقة هي أيضا تخطط لإصدار سندات مقومة باليوان في الصين، وخلال قمة بريكس والتي عقدت مؤخرا في شيامن بالصين، أعلنت "روس نفط"، كبرى شركات النفط الروسية، عن إبرام اتفاق استراتيجي وعقد توريد نفط طويل الأجل مع شركة "CEFC" للطاقة الصينية.

أخيرا: ففي جواب لأمير حزب التحرير العالم الجليل عطاء بن خليل أبو الرشته بتاريخ ٢٠١٣/٠١/١٤ ردا على سؤال كيف أن الاقتصاد العالمي بعد خمس سنوات لا يزال يعاني من الأزمة الاقتصادية ٢٠٠٨ يقول:

(هناك ثلاثة احتمالات قد تؤدي في النهاية إلى الانتعاش الاقتصادي نذكرها من الأدنى إلى الأعلى:

الأول هو أن يتحول الركود المزودج إلى كساد وانخفاض كبير في الأسعار، وذلك يؤدي إلى هبوط في أسعار القروض والعقارات والسلع فيعطي دفعة لبدء نمو اقتصادي يتمثل في سهولة تسديد هذه القروض. وهذا الاحتمال ضعيف لأن الاقتصاد الرأسمالي قائم أساساً على القروض والربا الناتج عنها، وهبوط أسعار القروض "الربا" لا يستمر طويلاً ما دام الاقتصاد الرأسمالي قائماً.

الاحتمال الثاني هو أن تقوم الصين بإنقاذ الغرب. فتجارة الصين الكبيرة وأموالها الفائضة مرتبطة بديون الولايات المتحدة وبريطانيا وقطاعات واسعة من منطقة اليورو، وهي ديون كبيرة غير مستدامة. وسيكون من مصلحة الصين إنقاذ الغرب. وهذا يعني أيضا اضطرار العالم الغربي إلى قبول قيادة صينية عالمية. ولكن القضية هنا ليست هي فيما إذا كان الغرب سوف يقبل بمثل هذا الإنقاذ، بل هو فيما إذا كانت الصين ستتخذ مثل هذه السياسة.

الاحتمال الثالث: أن تُشرق شمس دولة الخلافة، ويُطبق النظام الاقتصادي الإسلامي، فنتنفع به ليست فقط دولة الخلافة، بل دول العالم المتعاملة معها، ما يجعل مثل هذه الأزمات العالمية منعدمة أو في وضع يمكن السيطرة عليه.) انتهى النقل.

وها نحن نرى أن الاحتمال الثاني بدأت علاماته تظهر واقعياً، إلا أننا نأمل في أن يتحقق الاحتمال الثالث بوتيرة أسرع ونرى بأم أعيننا عودة تطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي، اللهم اجعل ذلك قريباً قريباً.

كتبته لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

أختكم: راضية عبد الله